

STATE OF KUWAIT

THE CONSTITUTIONAL COURT



مُوَلِّدُ الْكُوَيْتِ

الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٢ من ربيع الآخر ١٤٤٠ هـ الموافق ٩ من ديسمبر ٢٠١٨ م
برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة
وعضوية العدة المستشارين / خالد سالم علي و محمد جاسم بن ناجي
و خالد أحمد الوقيان و علي أحمد بوقماز
وحضور السيد / محمد عبد الله الرشيد أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في الطعن المباشر بعدم دستورية المادة (٦) من اللائحة الداخلية ل مجلس الأمة

الصادرة بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٤٦٣.

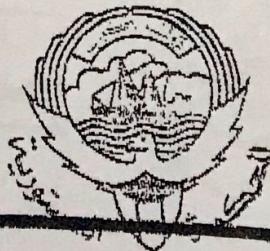
المرفوع عن:

أسامة مشاري محمد الفشرم

والمقيد في سجل المحكمة الدستورية برقم (٦) لسنة ٢٠١٨ "طعن مباشر دستوري".

الواقع

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن الطاعن (أسامة مشاري محمد
الخشrum) طعن - أمام هذه المحكمة - بطريق الإدعاء الأصلي المباشر بعدم دستورية المادة



المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل



(١٦) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ بصحيفه أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٢، حيث قيد الطعن في سجلها برقم (٦) لسنة ٢٠١٨ "طعن مباشر /غرفة مشورة"، طالباً في ختام تلك الصحيفة القضاء بعدم دستورية هذه المادة على سند حاصله أن المادة المشار إليها قد انطوت على مخالفة للدستور، إذ جاءت عباراتها عاملة، مطلقة بشمل حكمها لجميع حالات فقدان عضو المجلس لأحد الشروط التي ينبغي توافقها في عضو مجلس الأمة، والمنصوص عليها في المادة (٨٢) من الدستور - سواء عرض له ذلك بعد انتخابه أو لم يتم العلم به إلا بعد الانتخاب - لإجراءات معينة وأغلبية خاصة لاسقاط عضويته، بما فيها حالة من فقد شرطاً من شروط العضوية كأنه حتمي لحكم قضائي بات، بحيث جعل هذا الأمر رهيناً بمشيئة المجلس وتقديره في إسقاط عضويته، على الرغم من أنه يمتنع على المجلس أي تقدير في هذا الشأن، لما يعد ذلك تدخلاً من السلطة التشريعية في أعمال السلطة القضائية، ومساساً باستقلالها، وإهاراً لجَلَية الأحكام باعتبارها عنواناً للحقيقة، وتعطيلأً لآثارها، وإخلالاً بمبدأ فصل السلطات بالمخالفة لنص المادتين (٥٠) و(١٦٣) من الدستور، فضلاً عن أن في استمرار عضوية النائب وفقاً للمادة المطعون بعدم دستوريتها، على الرغم من صدور حكم بعقوبة جنائية في حقه، واستمرار تمتتعه بحقوقه السياسية في حين أنه قد أضحى محروماً قانوناً منها بموجب هذا الحكم، يعد - في حد ذاته - تمييزاً غير مقبول، ومنهي عنه من الناحية الدستورية، إذ جعلت تلك المادة عضو المجلس بمنأى عن إعمال أثر الأحكام القضائية الباتة عليه، وتمييزه عن غيره من المواطنين بالمخالفة للمادة (٢٩) من الدستور، كما أضفت عليه حصانة - في غير موضعها - تعصمه من الخضوع للقانون.

المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل





وبناءً لذلك قال الطاعن إنه بعد إجراء انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠١٦، وفوز السيد (وليد مساعد السيد إبراهيم الطبطبائي) بعضوية مجلس الأمة عن الدائرة الانتخابية (الثالثة) وممارسته لعمله النبلي، صدر في حقه حكم جنائي بات حاز قوة الأمر الم قضي في الجناية رقم (٩٤٦) لسنة ٢٠١١ جنائيات التي صدر فيها حكم من محكمة التمييز في الطعن رقم (١٥٤١) لسنة ٢٠١٧ تميز جزائي /١، بحبسه ثلاث سنوات وستة أشهر مع الشغل، ومن ثم فقد بات غير أهل لعضوية مجلس الأمة بقوة الدستور كأثر حتمي للحكم القضائي البات الصادر في حقه بعقوبة جنائية، وصار مفتقداً لشرط من الشروط اللازم استمرارها في عضو مجلس الأمة طبقاً للمادة (٨٢) من الدستور، مما يقضي إلى افتقاره للعضوية في مجلس الأمة مباشرة، دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر، وهو ما يجعل المادة المطعون عليها - التي أعطت الحق لمجلس الأمة في تقدير أمر إسقاط العضوية من عدمه وفق الأغلبية الخاصة الواردة فيها - مشوبة بعيب عدم الدستورية، وتمثل عقبة قانونية - يتquin إزالتها - في سبيل إنفاذ حكم المادة (٨٤) من الدستور التي تقضي بوجوب الإعلان عن خلو مقعده الانتخابي، وإجراء انتخابات تكميلية في تلك الدائرة الانتخابية لإحلال عضو آخر بدله.

وأضاف الطاعن أن له مصلحة يتغىها بطعنه بعدم دستورية النص المطعون فيه تتمثل في إعمال أثر القضاء بعدم الدستورية، توصلًا إلى اتخاذ الإجراءات الالزمة نحو الإعلان عن خلو مقعد السيد (وليد الطبطبائي) في الدائرة المشار إليها، ليتسنى للطاعن - وهو من المقيدين في الدائرة الانتخابية (الثالثة)، ويستجتمع الشروط الواجب توافرها للترشح - من خوض الانتخابات التكميلية في هذه الدائرة ليتمكن من الفوز فيها ليحل محله

المحكمة الدستورية
صورة تطبق الأصل



STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



الكونفدرالية
المحكمة الدستورية

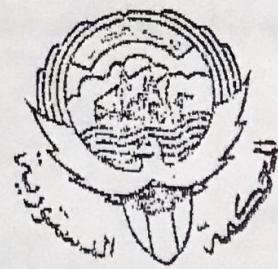
- ٤ -

وأودع الطاعن مع صحيفة الطعن حافظة مستندات تحتوت على صورة ضوئية من الكتاب الموجه من النيابة العامة إلى وزير العدل برقم (م ن ع ٥٧٥ س ٢٠١٨) بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٤ يفيد إخباره بصدور حكم من محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٨/٧/٨ في الطعن بالتمييز رقم (١٥٤١) لسنة ٢٠١٧ تمييز جزائي / ١ بيدانة عضو مجلس الأمة السيد وليد ساعد السيد إبراهيم الطبطبائي بالحبس لمدة ثلاثة سنوات وستة أشهر مع الشغل عن الجرائم الثابتة في حقه، وصورة ضوئية من شهادة قيد انتخابي تفيد بأن الطاعن مقيد في الدائرة الانتخابية (الثالثة) وصورة من بطاقة المدنية وشهادة الجنسية.

وبعرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة المشورة، بتاريخ ٢٠١٨ / ١١ / ١٩ قررت نظره بجلسة ٢٠١٨/١١/٢٥، وتم قيد الطعن في سجل هذه المحكمة برقم (٦) لسنة ٢٠١٨ -“طعن مباشر دستوري”， وجرى موافاة كل من رئيس مجلس الأمة، ورئيس إدارة الفتوى والتشريع بصورة من صحيفة الطعن ومرافقاته، وإخبارهما بتحديد جلسة لنظره، وذلك للعلم وإبداء الرأي، على أن يتم موافاة المحكمة به قبل الجلسة المعينة لنظر الطعن، ولم يرد للمحكمة أية مذكرات منها في هذا الشأن.

وقد نظرت المحكمة الطعن في الجلسة المعينة لنظره على الوجه المبين بمحضرها، وفيها حضر الطاعن بشخصه ومحاميه، وصمما على الطلبات، كما حضر ممثل إدارة الفتوى والتشريع عن الحكومة وفوض الرأي للمحكمة، وحضر المحامي (محمد الغزي) عن وليد الطبطبائي وجمعان الحريش عضوي مجلس الأمة، طالباً تدخلهما انضماماً مع (رئيس مجلس الأمة) في الطعن، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيه بجلسة اليوم

صورة طبق الأصل
المحكمة الدستورية





المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة.

حيث إنه يتعمد وجوب الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: أن الخصومة في الطعن المرفوع بطريق الادعاء الأصلي المباشر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي خصومة عينية موجهة أصلاً إلى النص التشريعي المطعون فيه بعدم الدستورية، مناطها هو اختصاص ذلك النص في ذاته استهدافاً لمراقبته والتحقق من مدى موافقته للدستور، والطعن بهذه المثابة - وبحسب طبيعته الخاصة - ليس طعناً بين خصوم، ولكنه طعن ضد النص التشريعي المطعون عليه، ومن ثم فلا يتصور لا واقعاً ولا قانوناً جواز التدخل اختصاصياً أو انضمامياً في ذلك الطعن، أو أن تستجيب المحكمة لطلب إدخال أي خصم فيه ليصدر الحكم في مواجهته، باعتبار أن الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة لها حجية مطلقة في مواجهة الكافة، ولزامة لجميع سلطات الدولة، وبالتالي فإن طلب كل من (وليد الطبطبائي) و(جمعان الحريش) التدخل في

الطعن

- كخصوص منضمين إلى مجلس الأمة - يكون غير جائز، وهو ما تقضي به المحكمة.

ثانياً: استكمالاً لما تقدم وتتفيداً لحكم المادة (١١٧) من الدستور الذي قضى بأن يضع مجلس الأمة لاخته الداخلية متضمنة نظام سير العمل في المجلس ولجانه، وأصول المناقضة، والتصويت، والسؤال، والاستجواب، وسائر الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور، وذلك أخذأ بما جاء في دساتير مقارنة أخرى من أن يترك للمجلس التنيابي وضع لاخته الداخلية، صدر القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وذلك على نحو ما اتبعته دول عديدة أخرى من جعل اللائحة قانوناً، وتطبيقه، حتى يكون،

المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل



STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT

للسلطة التنفيذية من شأن في أمر اللائحة ما لها من شأن في أمر القوانين الأخرى. وبالتالي فإن إشعار الحكومة ومجلس الأمة - باعتبارهما من ذوي الشأن ومعنيان معاً وعلى نحو متلازم بالقانون المطعون عليه - بورود الطعن الماثل وبتاريخ موعد الاجتماع ومكانه لنظره، وذلك للوقوف على ما عسى أن يُبدي من رأي فيه، ليس من شأن قيام المحكمة بهذا الإجراء أن يُغير من طبيعة الطعن أو أن يستفاد من ذلك إدخال أي طرف فيه، أو إتاحة المجال لما قد يثور بمناسبة من دفع وطلبات، إذ لا يتصور أن يكون للطعن الماثل - على ما سلف بيانه - خصوم يتازعون أو أطراف يتعددون.

ثالثاً: أن رقابة الدستورية التي تباشرها هذه المحكمة يقف مجالها عند حد التحقق من مدى موافقة التشريع المطعون عليه لأحكام الدستور، وهي رقابة لها طبيعة قانونية لا جدال فيها، وبالتالي فلا يسوغ - كأصل عام - التحدي بأن التشريع الذي تراقب المحكمة دستوريته - مهما بلغت أهميته وأبعاده وأثاره - له قوة الدستور لا يجوز نقضه، فالحاصل أن الدستور لم يُسبغ على أي قانون الصفة الدستورية سوى على القانون الخاص بأحكام توارث الإمارة، حيث نص الدستور صراحة في المادة (٤) منه على أن يكون له صفة دستورية، لا يجوز تعديله إلا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور، ولو أراد الدستور إسبياغ تلك الصفة على أي قانون آخر ما أعزوه النص على ذلك صراحة، ولا وجه للقول - من بعد - بطلاق عبارة (له قوة الدستور) على أي تشريع آخر، إذ أن من شأن ذلك أن يفرغ رقابة الدستورية من مضمونها، ويجردها من كل معنى، وهو أمر لا يستقيم - في فهم القانون - القول به، فجهة الرقابة على الشرعية الدستورية لا تتخلى عن مسؤوليتها، ملتزمة بأداء وظيفتها القضائية التي أولاها إليها الدستور، باعتبارها الحارسة على أحکامه، تدعيمًا لسيادة وعلو الدستور بوصفه المعبر عن إرادة الأمة على من عاده، ضماناً لصون الدستور والحفاظ على كيانه، وبالتالي فإنه لا مجال للقول بأن اللائحة الداخلية لمجلس

المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل





الأمة الصادرة بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ لها قوة الدستور أو أنها عصية على الخضوع لرقابة هذه المحكمة من حيث اتساقها أو مخالفتها للدستور، وجدير بالإشارة في هذا المقام إلى أنه قد سبق لهذه المحكمة النظر في طعن أقيم أمامها حول مدى دستورية نص في تلك اللائحة، وذلك بناء على طلب من مجلس الأمة.

رابعاً: أن فصل السلطات من القواعد الأولية للدستور، لذا فقد رسم لكل سلطة من السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية حدود اختصاصها ووظائفها وصلاحياتها بما يحقق توازن السلطات توازناً لا يتسع لإحداها مكنة استيعاب الآخرين، ولم يجعل أي سلطة منها تطوى على الأخرى، وجميع هذه السلطات خاضعة للدستور، وكل سلطة تستمد كيانها واحتياطها من القواعد التي رسمها لها الدستور، ولا يجوز لها بالتالي الخروج على أحكماته، والدستور إنما قصد من هذا المبدأ ألا يعطي حقوق سلطة سلطة أخرى، ولم يرد أن تعطل سلطة، سلطة أخرى في القيام بواجبها و مباشرة اختصاصها.

خامساً: أن ما يصدره مجلس الأمة من قرارات وما يتخذه من إجراءات يُعد من الأعمال البرلمانية التي لا تنتمي بالصفة التشريعية، وتتحسر عنها رقابة هذه المحكمة دون نزاع ، كما أنه مما لا نزاع فيه أيضاً أن لهذه المحكمة كل الحق في بسط رقابتها الدستورية على أي نص تشريعي دون أن يحجبها عن ذلك أي إجراء أو عمل في ممارسة اختصاصها المستمد - أصلًا - من الدستور، فمثل ذلك الإجراء أو العمل لا يأبه لآثاره، ولا يحول بين المحكمة وممارسة دورها في صيانة أحكام الدستور ونصوصه.

لما كان ذلك، وكانت المادة (٨٢) من الدستور تنص على أن "يشترط في عضو

مجلس الأمة:

١- أن يكون كويتي الجنسية بصلة أصلية وفقاً للقانون



المحكمة الدستورية
صورة طبع الأصل



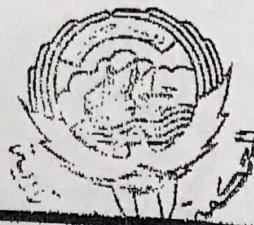
- ٢- أن تتوافق فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب
- ٣- لا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثة سن ميلادية
- ٤- أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

وتنص المادة (١٦) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ على أنه "إذا فقد العضو أحد الشروط المنصوص عليها في المادة (٨٢) من الدستور أو في قانون الانتخاب أو فقد أهليته المدنية سواء عرض له ذلك بعد انتخابه أو لم يعلم إلا بعد الانتخاب أحال الرئيس الأهر إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لبحثه، وعلى اللجنة أن تستدعي العضو المذكور لسماع آرائه إذا أمكن ذلك على أن تقدم تقريرها في الأمر خلال أسبوعين على الأكثر من إحالته إليها.

ويعرف التقرير على المجلس في أول جلسة تالية للعضو أن يبدي مقاييس كذلك أمام المجلس على أن يفادر الاجتماع عند أخذ الأصوات، ويصدر قرار المجلس في الموضوع في مدة لا تجاوز أسبوعين من تاريخ عرض التقرير عليه.
ولا يكون إسقاط العضوية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يختلف منهم المجلس باستثناء العضو المعروض أمره، ويكون التصويت في هذه الحالة بالنحوة بالنحوة بالنحوة وبموجز المجلس أن يقرر جمل التصويت سريعاً".

وحيث إن مبني نعي الطاعن على المادة سالفة الذكر أنها قد انطوت على شمول حكمها لجميع حالات فقدان عضو المجلس لأحد الشروط التي ينبغي توافقها في عضو مجلس الأمة، والمنصوص عليها في المادة (٨٢) من الدستور وإخضاعها لإجراءات معينة وأغلبية خاصة لإسقاط عضويته، بما فيها حالة من فقد شرطاً من شروط العضوية كأثر حتمي لحكم قضائي بات، بحيث جعلت هذا الأمر رهيناً بمشيئة المجلس، وتقديره في إسقاط عضويته، مما يعد ذلك تدخلاً من السلطة التشريعية في أعمال السلطة

المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل



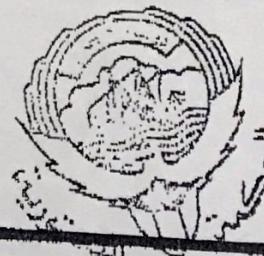


القضائية، وإخلاً بمبدأ فصل السلطات بالمخالفة لنص المادتين (٥٠) و(١٦٣) من الدستور، فضلاً عن انطواء ذلك على تمييز غير جائز ومنهي عنه من الناحية الدستورية، إذ جعلت تلك المادة عضو المجلس بمناي عن إعمال أثر الأحكام القضائية الباتة عليه، وتمييزه عن غيره من المواطنين بالمخالفة للمادة (٢٩) من الدستور، كما أضفت عليه حصانة في غير موضعها تعصمه من الخضوع للقانون، وهو ما يضم المادة المطعون عليها بعيب عدم الدستورية.

وحيث إن هذا النعي - في جملته سديد - ذلك أنه - من المستقر عليه وحسبما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للسلطة التشريعية التدخل في أعمال أنسدتها الدستور إلى السلطة القضائية التي كفل استقلالها، وجعل هذا الاستقلال عاصماً من التدخل في أعمالها أو التأثير على مجرياتها، أو المساس بالأحكام القضائية الصادرة عنها، وتقويض آثارها، أو إهار حجيتها، وإلا كان ذلك افتياً على حقوق السلطة القضائية، واعتداء على ولية واستقلال القضاء، وتعطيله لدوره، وإخلاً بمبدأ فصل السلطات بالمخالفة للمادة (٥٠) من الدستور.

كما نص الدستور في المادة (٢٩) منه على أن الناس سواء أمام القانون، فلا فرق بين النائب بمجلس الأمة أو غير النائب، بمعنى أنه ليس للنائب من الحقوق أكثر مما لا يكي كويتي آخر في الخضوع للقانون، ووجوب أن يأخذ القانون مجرأه الطبيعي بالنسبة للناس جميعاً على السواء - بدون تمييز - ولا يجوز إضفاء حصانة على النائب تفضي إلى إخراجه من سلطة القانون، إذ أن الأصل في الحصانة البرلمانية أنها لا تعد امتيازاً لعضو البرلمان، وإنما هي مقررة لمصلحة العامة، وليس لمصلحة عضو المجلس الشخصية، وأنه يتquin أن تبقى الحصانة في الحدود والقيود التي من شأنها كفالة استقلال

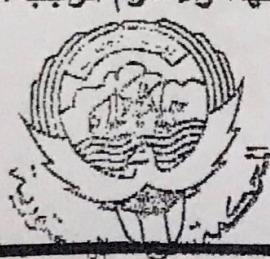
المحكمة الدستورية
صورة طبقة الأهل





البرلمان وحرية أعضائه في القيام بواجباتهم داخل المجلس، وهم في مأمن من كيد خصومهم السياسيين، وأن تكون السلطة التشريعية بمنأى عن أي احتمال لاختداء من جانب السلطة التنفيذية، وليس الحصانة مقررة لمواجهة الأحكام القضائية، كما أنه لا ينبغي أن يذهب البرلمان في استقلاله إلى حد التغول على اختصاصات باقي السلطات الأخرى في الدولة، أو تحول الحصانة إلى وسيلة لعضو البرلمان لخرق القانون، وهو في مأمن من المحاكمة أو الحساب أو الإفلات من العقاب، إذ تقتصر على حماية عضو البرلمان من اتخاذ أي إجراءات جنائية تصفية أو كيدية في مواجهته، فهي لا تعدو أن تكون مانعاً إجرائياً مؤقتاً، وليس المقصود بال Hutchinson الصانة البرلمانية أن تكون امتيازاً منحها لعضو البرلمان، هادماً مبدأ المساواة أمام القانون.

ومتى كان ذلك، وكانت عبارات نص المادة المطعون عليها بصياغتها قد جاءت عامة ومطلقة بشملها لجميع حالات فقدان عضو المجلس لأحد الشروط التي ينبغي توافرها في عضو مجلس الأمة، والمنصوص عليها في المادة (٨٢) من الدستور، والتي ترتب فقدان إدراها فقد العضوية، وذلك بما فيها حالة من فقد شرطاً من شروط العضوية كثُرْ هُنْمَى لِحُكْمِ تَضَائِي بِإِلَيْهِ، على الرغم من أنه يندم - أصلًا - على المجلس أي تقدير في هذا الشأن، بعد أن أصبح عضو المجلس غير أهل لعضوية مجلس الأمة بقصوه الدستور، وصار مفتقداً لشرط من الشروط اللازم استمرارها في عضو مجلس الأمة طبقاً للمادة (٨٢) من الدستور، وأفضى ذلك إلى افتقاره للعضوية في مجلس الأمة مباشرة دون الحاجة لاتخاذ أي إجراء آخر، وهو ما يضم المادة المطعون عليها - والتي أعطت الحق لمجلس الأمة في تقدير أمر إسقاط العضوية من عدمه - بعيب عدم الدستورية ، لانطوانها على تدخل سافر من السلطة التشريعية في أعمال السلطة القضائية، والمساس باستقلالها، وإهار لحجية الأحكام القضائية، والنيل من مكانتها، والاحترام الواجب كفالته لها، باعتبارها



المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل



عنواناً للحقيقة، وتعطيلاً لآثارها، مما يتنافى مع مبدأ فصل السلطات، ويمثل خرقاً لأحكام الدستور لمخالفته المادتين (٥٠) و(٦٣) منه، فضلاً عن أن في استمرار عضوية النائب وفقاً للمادة المطعون بعدم دستوريتها، على الرغم من صدور حكم بعقوبة جنائية في حقه، واستمرار تمنعه بحقوقه السياسية في حين أنه قد أضحى محروماً قانوناً منها بموجب هذا الحكم، يعد - في حد ذاته - تمييزاً غير مقبول، ومنهي عنه من الناحية الدستورية، إذ جعلت تلك المادة عضو المجلس بمنأى عن إعمال أثر الأحكام القضائية الباتة عليه، وتمييزه عن غيره من المواطنين بالمخالفة للمادة (٢٩) من الدستور، كما أضفت عليه حصانة - في غير موضعها - تعصمه من الخضوع للقانون.

وإذ كانت المادة المطعون عليها بعدم الدستورية بصيغتها والإجراءات التي أورتها قد خالفت المادة (٨٢) من الدستور على نحو ما سلف، كما خالفت صريح المادة (٨٤) منه والتي تقضي أنه في حالة خلو محل أحد أعضاء مجلس الأمة قبل نهاية مدتة لأي سبب من الأسباب أنتخب بدله في خلال الأجل المضروب كإجراء حتمي لا خيار فيه، فإنه يتبعين القضاء بعدم دستورية المادة (١٦) المطعون عليها، واعتبارها كأن لم تكن، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أهمها إنفاذ حكم المادة (٨٤) من الدستور لزوماً دون أي تراخي أو إبطاء أو ترخيص أو تقدير نزولاً على حكم الدستور.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم دستورية المادة (١٦) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٣، مع ما يترتب على ذلك من آثار.

رئيس المحكمة

أمين سر الجلسة

المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل

